نضال الشعب

جبهة التحرير الفلسطينية

2024/8/3

اليوم العالمي لنصرة غزة والأسرى

Global Day of Support for Gaza & Prisoners

رفضاً للإبادة الجماعية وإعدام الأسرى

Rejecting Genocide & Execution of Prisoners

الاثنين 2024/7/29 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (97)

ماذا بعد إعلان بكين؟

افتتاحية العدد

يمكننا اعتبار «إعلان بكين»، خطوة متقدمة لترتيب البيت الفلسطيني، ويشكل مرحلة جديدة، خصوصاً بعد اسقاط نظرية البعض الذي حاول فرض معادلة انتصار استراتيجيته بعملية السابع من أكتوبر ونجاح نهجه، وفشل وانهيار استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وتصوير أن هناك منتصر هو نهج المقاومة ومهزوم هو نهج أوسلو وخيار الدولة المستقلة، في حين أن الاحتلال مازال الفائز الأكبر منها بتدمير قطاع غزة وتصعيد العدوان والضم بالضفة الغربية والقدس، علاوة على ذلك عودة الوصاية السياسية بأشكالها المختلفة على القرار الوطني الفلسطيني، عبر تسليم المفاتيح لأطراف اقليمية ودولية لإدارة التفاوض مع الاحتلال على وقف اطلاق النار وتبادل الأسرى بذريعة عدم التفاوض المباشر مع الاحتلال في حين كان ومازال ممكنا تسليم التفاوض للشرعية الفلسطينية وإدارة الوفد التفاوضي عبر لجنة قيادية مشتركة تضم حماس وغيرها من الفصائل، فالمضي بهذه الصيغة تعزز مع الوقت وبتشجيع من اطراف اقليمية معروفة، وهم إن مرحلة السلطة انتهت وأن مرحلة حماس قد بدأت بالتركز والتمركز في صياغة القرار الوطني الفلسطيني .

أن الوقت لم يفت أبداً أمام قيادة حركة حماس للتخلص من هذا الوهم ولتصويب وتصحيح هذا الفهم فالتفاوض على تبادل الاسرى شيء يمكن لحماس التفرد به، لكن وقف إطلاق النار والانسحاب من غزة وترتيبات اليوم التالي هو شأن وطني عام من اختصاص الجهات الرسمية والشرعية الفلسطينية.

ان المطلوب الآن وبعد نجاح هذا التوافق، البناء عليه بإجراءات عملية وتنفيذية ملموسة، وإنجاح الاتفاق يتطلب أولاً إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، دون أية عراقيل أو مماطلة أو حسابات تتصل بنتائج المفاوضات الجارية أو نتائج الحرب برمتها، وقد لمسنا خلال الحوار نوعاً من الجدية والرغبة الحقيقة للوصول إلى اتفاق وتذليل العقبات من قبل غالبية القوى المشاركة، في ضوء استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة والتدمير الممنهج بالضفة الغربية والقدس، والتحديات الخطيرة وربما الوجودية التي تواجه القضية الفلسطينية.

خاصة أن وقف حرب الإبادة في غزة والضفة والقدس، وتحديد صورة اليوم التالي فلسطينياً لم يزل غير واضح المعالم وهو قضية صراعية على مستقبل الوضع الإقليمي وليس فقط على مستقبل الحل السياسي المبني على اساس حل الدولتين المتفق عليه دولياً بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وليس ايضا لما تروج له دولة الامارات في تقاطع وتوافق مع «اسرائيل» ومع بعض اطراف الإدارة الأمريكية ، لصياغة صورة اليوم التالي، التي تقوم على فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس واقامة كيان سياسي مستقل يحقق ويضمن الأمن «لاسرائيل»، ويمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس، بما يخدم ترتيبات الرؤية الإقليمية الجديدة المنسجمة مع الأستراتيجية الأمريكية للنظام الإقليمي بمنطقة الشرق الوسط التي تصبح «اسرائيل» لاعباً رئيسياً فيه.

نعم هناك دلالة كبيرة بأن يتم التوقيع في بكين على الإعلان كونها قوة عظمى أولاً، وثانياً جمهورية الصين الشعبية دولة صديقة ذات مواقف ثابتة ومبدئية وداعمة لشعبنا وقضيتنا، وعبرت عن حرصها على معالجة موضوع الانقسام من موقع القناعة الاستراتيجية بضرورة الوحدة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني كشرط أساسي لانتصار الشعوب لأجل قضاياها ومصالحها الوطنية، وهي على قناعة بضرورة وجود مسار سياسي يحقق العدالة للفلسطينيين، ويضمن حقوقهم، عبر مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف، ونحن بكل تأكيد معنيون بهذا الاتجاه مع جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وعدد من الدول العربية للدعوة إلى هذا المؤتمر للدلالة على أن المصالحة الفلسطينية ركيزةً رئيسيةً وشرطاً ضرورياً للتقدم في أي مسار له علاقة بإنهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. كما ان المبادرة الثلاثية التي تقدم بها وزير الخارجية لرؤية الصين من أجل الخروج من مأزق الصراع الحالي تعتبر المبادرة الدولية الوحيدة ذات المصداقية .

الخطوة الأولى: هي الدفع بتحقيق الوقف الشامل والدائم والمستدام لإطلاق النار في قطاع غزة في أسرع وقت ممكن وضمان إيصال المساعدات والإغاثة الإنسانية بشكل سلس، فلا حجة، مهما كانت، تبرر إيذاء المدنيين وإطالة الحرب، ويجب على المجتمع الدولي حشد مزيد من الجهود في سبيل وقف إطلاق النار ومنع القتال.

الخطوة الثانية: هي الدفع سوياً بالحوكمة ما بعد الصراع في قطاع غزة التزاماً بمبدأ «حكم فلسطين من قبل الفلسطينيين»، في ظل الدمار الشامل الذي تعرض له قطاع غزة في الحرب، يكون الموضوع الأكثر إلحاحاً في المرحلة القادمة هو بدء عملية إعادة الإعمار ما بعد الصراع في أسرع وقت ممكن، وإن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من فلسطين، ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الفصائل الفلسطينية لتشكيل حكومة توافق وطني مؤقتة تمارس الإدارة الفعالة في قطاع غزة والضفة الغربية.

الخطوة الثالثة: هي الدفع بنيل فلسطين العضوية الكاملة للأمم المتحدة وبدء تنفيذ «حل الدولتين»، حيث يعود سبب دوامة الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي إلى عدم التمكن من إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ زمن طويل، ويجب دعم عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة أوسع ومصداقية أكبر وفعالية أكثر، ووضع جدول زمني وخارطة طريق حول تنفيذ «حل الدولتين»، والدفع بعودة القضية الفلسطينية إلى المسار الصحيح المتمثل في الحل السياسي.

هذه المبادرة وإن كنا نتفق معها بالكامل ورحبت بها الرئاسة الفلسطينية فإننا معنيين بتوفير الإمكانيات لنجاحها كونها تشكل أول مبادرة دولية ذات مصداقية لوقف العدوان وتحديد مسار اليوم التالي للحرب على شعبنا، وهي بدون شك تستند على إعلان الصين ما بين الفصائل الفلسطينية كأساس لتحرك الدبلوماسية الصينية مع الأطراف الدولية الصديقة.

نثمن كافة الجهود المخلصة التي بذلت من بعض القوى ونرى أهمية استمرار الحوار الوطني لإزالة آثار الانقسام وتداعياته وأوهام البعض على اليوم التالي، واعتبار إعلان بكين اتفاق اطار، يتطلب الترجمة العملية والذهاب نحو الإجراءات التنفيذية والواقعية الملموسة التي ينتظرها شعبنا كثمرة لهذا الحوار والاتفاق، وأن لا تضيع هذه الفرصة لنبحث عن فرص أخرى يتم تضييعها في كل مرة، فالأساس اليوم تجاوز الانقسام وطي هذه الصفحة السوداء من تاريخ شعبنا وتوحيد الموقف السياسي الوطني لإدارة الصراع بمختلف اشكاله وبمرجعية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وصولاً لتحقيق اهداف شعبنا بالحرية والاستقلال واقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

الحرب الصهيونية... بين الأهداف المعلنة والخفية

بقلم: د. فريد اسماعيل

كل الحروب عبر العالم التي عاشتها اجيالنا أو قرأنا عنها في كتب التاريخ حملت العديد من الأهداف المعلنة والخفية، بما فيها الحربين العالميتين الأولى والثانية. أما أسباب اندلاع أي من تلك الحروب فلم تكن سوى ذرائع تستخدم للبدء بالحرب، أملا بتحقيق تلك الأهداف، فغالبا ما كانت الدول الاستعمارية والكولونيالية تلتقط أي فرصة أو حدث ما، وأحيانا يكون ضمنيا من صناعتها، لاستخدامه كمبرر لتحقيق أهدافها التوسعية الكبرى. وهذا ما حدث على صعيد المثال في الحرب العالمية الأولى حين تم استغلال حادثة اغتيال ولي عهد النمسا فرانز فرديناند مع زوجته من قبل طالب صربي في حزيران عام ١٩١٤ اثناء زيارتهم لسراييفو للبدء بالحرب التي تحولت إلى عالمية علما ان الأسباب الحقيقية كانت أبعد من ذلك بكثير وأهمها أزمة منطقة البلقان والتصارع عليها. كذلك فقد استخدمت دولة الاحتلال الصهيوني محاولة اغتيال سفيرها لدى المملكة المتحدة شلومو ارجوف مبررا لاجتياح لبنان عام ١٩٨٢، والهدف الحقيقي كان منظمة التحرير الفلسطينية مع أنها لم تكن المسؤولة عن محاولة الاغتيال.

كل ذلك لنقول أن الأهداف الحقيقية للحرب العدوانية الصهيونية على شعبنا وارضنا في قطاع غزة والضفة والقدس بعيدة في جوهرها عما يروج له نتنياهو وقادة العدو من هدفين متعلقين باسترجاع الرهائن والقضاء على حماس. فنتنياهو كان يعلم منذ البداية استحالة العثور على مئات الرهائن واخراجهم أحياء في بقعة جغرافية هي الأكثر كثافة في العالم، وفي تجمعات وبيوت متلاصقة تعرقل تقدم أي جيش حتى وإن تم تدميرها، ناهيك عن شبكة أنفاق غير معروفة التفاصيل. فهو كان يتمنى لو قتل جميع الرهائن منذ بداية الحرب حتى يتخلص من ضغط تظاهرات أهاليهم، إضافة لبعض الضغط الدولي للوصول إلى صفقة بشأنهم. كذلك يعلم نتنياهو أن القضاء على قدرات أي فصيل لا تعني القضاء على الفصيل ذاته، لأن خلف كل فصيل أو حركة أو حزب شريحة شعبية لا يمكن القضاء عليها واخفاؤها من الوجود.

فالهدف الحقيقي ليس استرجاع الرهائن أو المختطفين، فصواريخه ومدافعه التي تدمر كل شيء قضت على العديد منهم. وهو لا يواجه حماس أو فصائل المقاومة، وإنما وبكل شغف يقتل الأطفال والأمهات والشيوخ في عملية إبادة لكل أبناء شعبنا في قطاع غزة. فهذه ليست حربا، وإنما جيش مدجج بأحدث ما ابتكرته مصانع الحرب، يمعن في قتل شعب وجعل أرضه التي يعيش عليها منذ بدء الخلق مناطق طاردة للحياة. وهذا ما يوصلنا إلى الهدف الهدف الحقيقي والخفي لحرب الإبادة هذه، وهو محاولة حسم الصراع بتصفية القضية الفلسطينية وصولا لضم القطاع والضفة إلى دولة الاحتلال. وما إطالة أمد الحرب إلا لتمرير القوانين والإجراءات الميدانية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، استكمالا لما تقوم به دولة الاحتلال من اجراءات على مدى السنوات الماضية ومنها:

توسع إسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يعقد إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا.

تهجير أبناء شعبنا من منازلهم واراضيهم خاصة في المناطق الحساسة مثل القدس الشرقية بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية لصالح اليهود.

سن قوانين عنصرية تهدف إلى تقليص حقوق أبناء شعبنا داخل الكيان وفي الأراضي المحتلة مثل قانون القومية الذي يعتبر إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي فقط.

تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق في الضفة والقطاع.

السيطرة على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية مما يزيد من معاناة أبناء شعبنا ويحد من قدرتهم على العيش بكرامة.

هذه الإجراءات تهدف إلى فرض واقع جديد على الأرض يجعل من الصعب تحقيق حل الدولتين ويعزز السيطرة الإسرائيلية على كامل فلسطين التاريخية.

ومع عملية السابع من اكتوبر وجدت دولة الاحتلال الفرصة للتصعيد والتسريع في إجراءات حسم الصراع، فحولت معظم قطاع غزة إلى مناطق غير قابلة للحياة، في نفس الوقت الذي تعمل فيه على تمزيق الوحدة الجغرافية للضفة، وممارسة كل أشكال التطهير العرقي والقتل الممنهج.

وعلى ضجيج صواريخ القتل الصهيونية الأمريكية وهول حرب الابادة، مررت دولة الاحتلال خطة سموتريتش لضم الضفة دون إعلان رسمي ، ضمن إجراءات تهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المنطقة، وأخطرها نقل السلطات الإدارية في الضفة من الجيش الإسرائيلي الى السلطات المدنية للحكومة الإسرائيلية، مما يعزز السيطرة المدنية على المنطقة، وزيادة بناء المستوطنات وإنشاء نظام إداري جديد تحت إشراف سموتريتش يهدف إلى تغيير الطريقة التي تحكم بها الضفة الغربية، مع الحفاظ على مظهر عدم الضم الرسمي لتجنب الانتقادات الدولية. والهدف الأساس منع إقامة دولة فلسطينية.

ورغم ذلك الصمود الأسطوري لأبناء شعبنا وتحملهم ما لا تقدر عليه جبال، إلا أن بعض المحللين والسياسيين والكتاب ووسائل الإعلام الذين يستمرون بالترويج لفكرة أن نتنياهو وحكومته وجيشه قد خسروا الحرب طالما لم يتم تحقيق الأهداف المعلنة من استرجاع للرهائن والقضاء على حماس، فإنما يقومون بقصد أو عن غير قصد، بتقزيم المخاطر الحقيقية المحدقة بقضيتنا الفلسطينية وشعبنا. فخلف هذه الأهداف يرقد الهدف الكبير وهو تصفية قضيتنا برمتها عبر ما يسمى بحسم الصراع، والمعركة لا تزال في أوجها.

ولكي يكتمل الطوق، أعلنت دولة الاحتلال حربها على وكالة الأونروا باتهام موظفيها بالمشاركة في اختراق غلاف غزة، وصولا إلى إقرار الكنيست الصهيوني اعتبار الاونروا منظمة إرهابية. فوجود الأونروا مرتبط بحل قضية اللاجئين وتطبيق القرار ١٩٤. وقد جاء قرار الكنيست استكمالا لقرارها ضد وجود دولة فلسطينية باعتبارها تمثل خطرا وجوديا دولة الاحتلال.

كذلك مخطئ كل من يعتقد أن هدف نتنياهو من إطالة أمد الحرب هو التهرب من المحاكمات التي تنتظره، فهذه المحاكمات كانت قد بدأت في مايو ٢٠٢٠، أي قبل السابع من اكتوبر بسنوات، كما أن القانون الإسرائيلي لا يطلب من رئيس الحكومة المتهم بارتكاب جريمة، الاستقالة من منصبه.

صحيح أن نتنياهو سيكون سعيدا لو استطاع تحقيق الأهداف المعلنة مع علمه باستحالة ذلك. إلا أن هناك أهدافا أخرى تدفعه للاستمرار في الحرب، ومنها تعزيز قوة الردع الإسرائيلية، وإعادة بناء الثقة في قدرة الحكومة والجيش على توفير الأمن، وكذلك التأثير على الوضع السياسي الداخلي في دولة الكيان. لكن يبقى الهدف الأساسي والاستراتيجي فرض وقائع جديدة في فلسطين وإعادة تشكيل الوضع الجيوسياسي في المنطقة لحسم الصراع وتصفية قضيتنا. فالصراع مع هذا العدو طويل ومفتوح على كل الجبهات العسكرية والسياسية والقانونية والدبلوماسية والاعلامية، والرهان يبقى على إرادة أبناء شعبنا الفلسطيني وقواه المناضلة التي لم تعد تملك ترف الوقت للاستمرار في خلافاتها، وعليها واجب التوحد ضمن رؤية وطنية في إطار الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا منظمة التحرير الفلسطينية. فالمعركة مع هذا العدو قد بدأت منذ أكثر من مئة عام، وستستمر حتى يحقق شعبنا أهدافه في التحرر والعودة والاستقلال وبناء الدولة. ولن يكون بمقدور أحد أن يحسم الصراع إلا بتحقيق هذه الأهداف رغم سوداوية المرحلة.

عندما يرتدي الذئب المخادع ثوب الحمل

بقلم: المحامي علي ابوحبله

بداية يتعين القول إن خطاب رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الكونغرس الأمريكي عنصري بامتياز وملئ بالأكاذيب حين يتحدث عن التاريخ والجغرافية وصراع بين الوحشية والتحضر والعالم كله بات يعلم ويدرك الوحشية التي عليها بني هذا الكيان وتعطشه للدماء وغزه خير شاهد على حقيقة الكيان وعنصريته البغيضة ؟؟؟ وهذا الكم المهول من القتل والتدمير تؤكد حقيقة سياسة التوحش لحكومة اليمن المتطرف التي يرأسها نتنياهو، وها هو الذئب المخادع يرتدي ثوب الحمل ليدافع عن التحضر والحضارة وهو ذئب بثوب إنسان مفترس لكل من يقف بوجه الطغيان الإسرائيلي ويطالب الولايات المتحدة « لان تقف وتدعم إسرائيل وأن يقفا سويا وحين نقوم بذلك سننتصر وهم سيهزمون وأتيت كي أؤكد لكم أننا سننتصر».

أكثر من 80 مرّة، وقف الحاضرون في « الكونغرس» الأميركي، من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، للتصفيق لرئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، وكان الحضور أمام حفل أو مهرجان رقص على دم الشعب الفلسطيني المستباح وهم فرحون بالخطاب الاستعلائي والاقصائي الذي تفوح منه رائحة العنصرية البغيضة وقد شيطنَ في مضمون خطابه كل من يعارضه ويعاديه، وهذا "الابتهاج" والتهليل والتصفيق من قبل البعض من أعضاء الشيوخ والنواب دلالة دعم على حرب الإبادة الإسرائيلية الأمريكية على الشعب الفلسطيني، وبدا فيه أعضاء كونغرس كدمى او بهلوانات في احسن الاحوال على منصة للسيرك.

مضمون هذا الخطاب الرابع لنتنياهو في الكونغرس، الذي استمر 52 دقيقة، وسط تصفيق حاد من أعضاء الكونغرس المرتشون من الايباك، خاصة نواب الحزب الجمهوري، يؤكد حقيقة التلاعب بالكلمات والألفاظ والغش والخداع للذئب المفترس في لباس الحمل لمجرم الحرب نتني اهو وهو خطاب ملئ بالأكاذيب وتزوير الحقائق وقد تجنب ذكر عدد الضحايا الفلسطينيين، وبالأخص بين الأطفال والنساء، وحاول التغطية والتعمية على جرائم الدمار والخراب والتجويع، والتهجير، والتعذيب، والاعتقال للفلسطينيين وممارسة أبشع أنواع التعذيب في المعتقلات وقد فاقت مثيلاتها في غوان تناموا وأبو غريب بالعراق .

إن "في تأكيد نتنياهو على أن حروب إسرائيل تُجنّب الجنود الأمريكيين الحرب والموت في المنطقة إنما هو بمثابة إعلان صريح ومدوٍّ بأن نتنياهو يجعل من شعبه وقوداً للدور الاستعماري الذي تقوم به إسرائيل في خدمة الامبريالية" وأن الهجوم المنفلت، والمساحة الواسعة التي خصّصها نتنياهو للهجوم على حركة الاحتجاج الشعبية الواسعة في أمريكا والعالم ضد حرب الإبادة، إنما يدل على هلع مؤسسات التضليل الإسرائيلية والأمريكية، التي فشلت فشلاً ذريعاً في التضليل والتزوير واغتيال حقيقة الجرائم الرهيبة ضد الشعب الفلسطيني.

هناك مشهدان متناقضان؛ الأول عندما دخل نتنياهو، حيث وقف عدد من أفراد عائلات الأسرى الإسرائيليين، وكشفوا عن قميص أصفر كُتب عليه « أبرموا الصفقة الآن »، قبل أن تعتقلهم الشرطة وتخرجهم من القاعة، في وقت قاطع فيه نحو 128 عضواً خطاب رئيس حكومة الاحتلال، علاوة على المظاهرات الحاشدة من قبل انصار الحق الفلسطيني التي اغلقت معظم الشوراع المؤدية للكونغرس. أما الثاني، فهو الحفاوة المبالغ فيها من قبل النواب وأعضاء « مجلس الشيوخ» بكلام نتنياهو، الذي اتّسم بالدعائية والتضليل بشكل فاقع. ولخدمة خطابه، أحضر نتنياهو معه أسيرة إسرائيلية كانت في قطاع غزة، وبضعة أفراد من عائلات أسرى آخرين، إضافة إلى 3 جنود: إثيوبي وبدوي وأبيض، حيّاهم، واعتبر أنهم وزملاءهم يستحقون التقدير، لا الاتهام بسبب طريقة إدارتهم للحرب في غزة. وكرّر نتنياهو زعمه أن « العالم يقف عند مفترق طرق تاريخي، وهو ليس صراع حضارات، بل صراع بين الحضارة والهمجية، بين من يقدّس الحياة، ومن يقدّس الموت» ، مضيفاً أنه « من أجل الانتصار على الولايات المتحدة وإسرائيل أن تقفا جنباً إلى جنب» . وقد تجاهل صفقة تبادل الأسرى،ولم يتطرق إليها سوى بعبارة حيث أشار فيها إلى « الجهود القائمة» لاستعادة هؤلاء، وأسهب في الهجوم على « محور إيران الإرهابي». وقال نتنياهو إن «النظام الإيراني يحارب الولايات المتحدة منذ تأسيسه» ، متابعاً أنه «حينما نقاتل حماس وحزب الله والحوثيين فنحن نقاتل إيران» .

واتهم طلاب الجامعات الأميركية الذين خرجوا للتظاهر والاعتصام ضد إسرائيل وحربها على قطاع غزة، بـ» الجهل والرسوب» . حتى إنه هاجم الكادر التعليمي للجامعات المذكورة، بسبب ما وصفه « عدم إدانة الطلاب المتظاهرين» . كما هاجم نتنياهو « محكمة الجنايات الدولية» ، وزعم أن «أكاذيب محكمة الجنايات الدولية تحاول تقييد يد إسرائيل، ومنعنا من الدفاع عن أنفسنا»، متابعاً أنه «إذا ما قُيّدت يد إسرائيل، فيد أميركا ستكون التالية» .

والسؤال ما هي حقيقة وطبيعة نتنياهو والثياب التي يرتديها ؟؟؟؟؟ هل تعلم أن هذا المصطلح الجميل «الذئب الذي يرتدي لبوس الحمل» له أصل في التوراة الموجودة الآن، وعلى وجه الخصوص أصل عبري؟ كانت هناك القصة المعروفة حول المنافسة السرية بين إسحاق وعيسو (سفر التكوين، الفصل 27). ويبدو لي أن هذا الأمر هو الأصل في وجود هذا المصطلح.

من المؤسف حقا أن تعتقد إسرائيل -كدولة (وليس اليهود بوصفهم دين لشعوب متعددة الأعراق) – أن بمقدورها خداع العالم. لكن هذا الأمر غير مقبول ولا حتى لبعض الكتاب والمفكرين المثقفين اليهود مثل إيلي فيزيل ونعوم تشومسكي، وكذلك الساسة الإسرائيليين الجدد البارزين وهم باتوا يدركون أن سياسة نتنياهو وائتلافه اليميني الفاشي تجلب الكوارث للإسرائيليين وأنهم يدفعون المنطقة للحروب الدينية المدمرة ويجرون إسرائيل للهلاك وأن خطاب نتنياهو الاستعراضي الذي يظهر فيه بمظهر الذئب الحمل في الكونغكرس لن يسهم في تحقيق الأمن والسلام ويقود المنطقة لمزيد من الدمار وتوسع رقعة الحرب.

قرار قديم برداء جديد لاستعادة الصورة ونظرية الردع الاسرائيلية المنهارة

خبراء: إجازة «غالانت» استخدام الطيران الحربي في الضفة رسالة ترهيب للفلسطينيين ومؤشر على تصعيد خطير مبيت

تقرير - نائل موسى

ساعات قليلة فصلت بين اعلان وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت، «إزالة القيود» على استخدام الطائرات الحربية في العدوان على الضفة الغربية، وإصدار أوامره لجيشه «للقضاء» على ما اسماه الكتائب المسلحة فيها، وانقضاض مسيرة على حارة الحمام بمخيم طولكرم فقتلت بصواريخها 5 مواطنين بينهم سيدة وفتاة قبل ان يرتفع عدد الشهداء الى ثمانية في ترجمه عملية فورية، للأمر الجديد القديم وغاياته.

ويمثل القرار امعان في سياسة القوة الغاشمة الإفراط في استخدام الترسانة العسكرية، ضد آمين عزل، او في مواجهة مقاومة شعبية بخلاف مبدأ التناسب الدولي.

غالانت المنتظر أن تصدر محكمة الجنايات الدولية مذكرة اعتقال بحقه، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وابادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، أصدر هذا الأمر عشية صدور الرأي الاستشاري عن اعلى سلطة قضائية في العالم والذي يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير شرعي ويطالبها بإنهائه في أسرع وقت، ووقف إجراءاتها فيها، وهو ما يمثل الى جانب إجراءات أخرى من قبيل سن تشريع يرفض قيام الدولة الفلسطينية وآخر بوصم الاونروا بـ«الإرهاب» وغيرها، استخفافا بالشرعة والقانون الدوليين، وتحد سافر لإرادة المجتمع الدولي.

ويندرج الإعلان، وفق خبراء، ضمن خطوات متلاحقة تنتهجها حكومة الاحتلال للتصعيد من عدوانها ومجازر حرب الإبادة الجماعية التي تنفذها في قطاع غزة والحرب الشاملة في الضفة الغربية وبما فيها القدس المحتلة منذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي حيث زادت وتيرة المجازر وتضاعفت أعداد الضحايا والتدمير والتطهير العرقي المستمرة منذ أكثر من تسعة أشهر، وتجاهل تام لجميع القرارات الدولية والأممية وقرارات محكمة العدل الدولية.

وبحسب خبراء فان جرائم الإبادة الجماعية والحرب الدموية والإجرام الوحشي الرهيب الذي تشنه حكومة اليمين الفاشية، هي حرب انتقام، تستهدف الوجود الفلسطيني ومكونات الحياة بشكل عام، وتترافق مع قرارات وإجراءات على مختلف الصعد، الأمر الذي يستدعي تحركا أكثر فاعلية وجدية من المجتمع الدولي ومؤسساته لعزل الكيان العنصري وإنقاذ ما تبقى من حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ومخططات التهجير.

ورغم ان الإعلان لا يمثل حدثا جديدا، غير انه يثير مزيدا من القلق بشأن التطورات المحتملة، ويرى محللون ومتابعون للشأن الفلسطيني، إن تصريحات وزير جيش الاحتلال، تشكل تهديدا وعيدا للفلسطينيين من جانب، ومؤشرا على تصعيد مقبل تبيته حكومة الفاشيين الجدد بزعامة نتنياهو في الضفة الغربية، بعد هدوء الأوضاع المحتمل في قطاع غزة.

واستخدام الاحتلال الإسرائيلي الطيران الحربي ضد الفلسطينيين في الضفة، ليس امرا جديدا، فقد تدخلت المروحيات العسكرية في قمع مظاهرات انتفاضة الحجارة بين عامي 1987 –1993، وفي قتل المتظاهرين في احداث هبة النفق عام 1996، واستخدمت بكافة أنواعها وبما فيها «اف «16 و»|الأباتشي» في قمع الانتفاضة الثانية بعد عام 2000، وفي التمهيد لاجتياح الضفة عام 2003، وفي قصف المقرات والأجهزة الأمنية بما فيها المقاطعة حيث المقر الرئاسي، وفي اغتيال قادة سياسيين وعلى راسهم الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الشهيد أبو علي مصطفى بقصف نفذته مروحيتان على مكتبه في مدينة البيرة الكائن قرب مقر الرئاسة،

علاوة على انه أمر «نافذ من عامين على الأقل» حيث عملية «البيت والحديقة» على مخيم جنين العام الماضي، ما يطرح أسئلة عن الهدف والمغزى من إعلانه بشكل رسمي الان.

والجديد اليوم، هو زعم الاعلام العبري ان الإعلان جاء لمواجهة تنامي الحالة النضالية في الضفة، واستخدام العبوات الناسفة التي تحولت إلى حالة في شمال الضفة وشكلت كابوسا لجيش الاحتلال، الى جانب تخوفات من استخدامها في استهداف حافلات المستوطنين حيث يوفر استخدام الطائرات الخسائر في جيش الاحتلال والياته.

ويقول خبراء في الشأن الإسرائيلي، انه لا أمر جديد في هذه التصريحات والتهديدات المعلنة كونها سياسة نافذة منذ أكثر من عام، وهي تتجدد كلما تعرض جيش الاحتلال لإصابات أو قتلى أو تدمير للمركبات أثناء اقتحامه للمدن والبلدات، كما حدث مؤخرا في مدينة طوباس، وكلما اشتدت وتيرة المقاومة في الضفة الغربية.

ترسانة المقاومة في الضفة متواضعة غالبا وقوامها أسلحة فردية الى جانب عبوات متفجرة السائدة منها محلية الصنع وفي مواجهتها لا يتطلب الامر استخدام الطيران الحربي والمدفعية والقصف بالقذائف كما يجري في الضفة التي تشهد تصعيدا دمويا ممنهجا وغير مسبوق هدفه فرض مخططات واطماع الاحتلال المعلنة منها والخفية كأمر واقع على الأرض.

ففي الضفة، قتل جيش الاحتلال منذ السابع من أكتوبر الماضي نحو 600 مواطن فلسطيني بينهم 143 طفلا بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، واعتقل 9800 مواطن وجرح أكثر من 5000 آخرين، في مسعى لكسر إرادة المقاومة وإخضاع الضفة التي تشكل ثقل مخططات واهداف الاحتلال الأساسية لضرب وتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي.

وتفند تقارير المؤسسات الدولية ومنها مراكز إسرائيلية، أكاذيب ساسة الاحتلال وقادة جيشه وتبريراته وتوضح معطياتها حقيقة ما يستهدفه من هجماته على الضفة وطبيعة بنك أهدافه فيها.

وعلى سبيل المثال، قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، انها رصدت زيادة بنسبة 250 بالمئة في عدد الأطفال الشهداء في الضفة، منذ بدء العدوان على غزة.

وقالت اليونيسف، إن 143 طفلا استشهدوا في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وجرح بالرصاص 440 اخرين منذ أكتوبر الماضي، مقابل41 طفلا فلسطينيا ارتقوا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2023. حيث تصاعدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تزامنا مع اندلاع العدوان على غزة.

ولفتت إلى أن ما معدله طفل يقتل كل يومين منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية فيما يقتل الاحتلال مواطنين اثنين يوميا في المعدل.

وفي هذا الاطار، قالت المديرة التنفيذية لليونيسف كاثرين راسل: «لقد ظلّ الأطفال الذين يعيشون في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، معرضين منذ سنوات لعنف فظيع. وقد تدهور الوضع تدهوراً شديداً تزامناً مع تصاعد الأعمال العدائية داخل غزة».

كما ويكذب الخبراء ادعاءات وزير الحرب الإسرائيلي، واقطاب حكومة التطرف والفاشية بقيادة نتنياهو التي تربط دائما الاحداث في الضفة وبما فيها اعلان استخدام الطيران الحربي في الضفة بإيران التي تتهم بالتخطيط والتشجيع وبالدعم والتسليح.

ويرون في الإعلان محاولة استرداد نظرية الردع الاسرائيلية المفقودة، ومن جانب اخر الزج باسم إيران كشماعة تعلق عليها الواقع الجديد في الضفة وتحميلها المسؤولية بعيدا عن جرائم الاحتلال التي تدفع المقاومة إلى الرد ورفع وتيرة أعمالها.

وفسّر هؤلاء تصاعد حديث الاحتلال عن الحفاظ على حياة الجنود بالاستعانة بالطيران الحربي للعمل في الضفة الغربية، بأنه أيضا رسالة للمقاومين بأن جيش الاحتلال يمكنه أن يصل إليهم بأي شكل.

ويعتبر المحلل السياسي عصمت منصور، اعلان غالانت حالة من التوعد والانتقام، من الضفة بصفتها وجهة إسرائيلية جديدة للتصعيد.

وقال يبدو أن هناك توجها لتصعيد عسكري لم يتوقف قبل 7 أكتوبر او بعده، وهو يستمر، ومرشح للمزيد

ويرى اخرون، ان مسائل داخلية تقف خلف هذا الإعلان، حيث يسعى غالانت إلى الظهور كصقر، وليس أقل عنفا من غيره من أطراف حكومة يمينية فاشية حصرت نفسها في مساري الاستيطان والمزيد منه، والتصعيد العسكري، وهو ما يدفع الأمور الى وضع خطير جدا على العالم ادراكه اليوم، ونزع صاعقه قبل الانفجار الوشيك بالعمل بدل بيانات الشجب اللفظي.

وهو خطر تناوله الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية، جوزيب بوريل، حين طالب مطلع الأسبوع الماضي، وزراء خارجية دول الاتحاد بمناقشة ما يمكن فعله خارج إطار الكلام فيما يخص الأوضاع في فلسطين عموما، بعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي اعتبر احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية غير قانوني ويجب إنهاؤه على الفور.. مشددا على اثبات الموقف احتلال الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية غير قانوني تماما ويجب إنهاؤه.

وهو وفق المتغير الجديد يعد خبرا مهما للفلسطينيين والعالم، يتطلب القيام وبخلاف الكلام المنمق والصيغ الدبلوماسية خطوات عملية لإنهاء الاحتلال بكل اشكاله واجراءاته وبما فيه الاستيطان ولوضع حدا لكارثة إنسانية صنعها احتلال مارق يخرج اليوم طائراته الحربية ولسانه يوميا للعالم واوصلها بدعم امريكي غربي، وعجز عربي إلى أبعاد لا تطاق.

«العدل الدولية»: كيف نستغل القرار قانونياً؟

بقلم : خليل حمد

يعجز مصطلح «إسرائيل تضرب قرارات الشرعية الدولية بعرض الحائط» عن توصيف الصلف الإسرائيلي في التعاطي مع أي قرار دولي لا يبارك جرائم هذا الاحتلال الوحشي، في القتل والتهجير والاستيطان والتضييق. آخر هذه القرارات ما صدر عن محكمة العدل الدولية الجمعة قبل الماضية، وأكدت فيه أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني، وأن تل أبيب ملزمة بإنهاء وجودها فيها بأسرع وقت ممكن، وأن سياسات الإحتلال الاستيطانية واستغلاله للموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، تمثل انتهاكا للقانون الدولي، داعية إلى إنهاء أي تدابير تسبب تغييرا ديمغرافيا أو جغرافيا، في خطوة قضائية غير مسبوقة. القرار، وكما هو متوقع، لاقى ترحيباً فلسطينياً وإدانة إسرائيلية. الرئاسة الفلسطينية اعتبرت القرار «تاريخياً» و«انتصاراً للعدالة» وطالبت «بإلزام إسرائيل بتنفيذه»، فيما انبرت الخارجية الفلسطينية لتوضيح الآثار القانونية للقرار: «الحل الوحيد المتوافق مع القانون الدولي هو أن تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة من دون قيد أو شرط وفوراً».

المزيد من الخطوات مطلوبة بناء على هذا القرار المهم. عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د.أحمد مجدلاني جدد الدعوة لتشكيل لجنة قانونية سياسية فلسطينية من أجل البناء على هذا القرار، لمواصلة كافة الجهود الدبلوماسية مع كافة الأطراف من أجل تطبيق رأي محكمة العدل الدولية، وإجبار «إسرائيل» على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية.

مجدلاني الذي تعمَّق في توقيت القرار تزامناً مع حرب الإبادة الجماعية ومخططات الضم والتهجير التي يشنها الاحتلال على الفلسطينيين، رأى أيضاً أن الحصانة بدأت تسقط عن الاحتلال ولن تستمر كـ «دولة فوق القانون والمساءلة القانونية» بعد اليوم. الكرة الآن في ملعب المجتمع الدولي ليطبِّق قرارات الشرعية الدولية على الاحتلال، ويتوقف عن الكيل بمكيالين تجاه القضايا الدولية.

على المقلب الآخر، شن قادة الكيان الإسرائيلي حملة ضد القرار. رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، كرر مزاعم «الوطن التاريخي لليهود في فلسطين» في معرض رده على القرار، واستخدم كثيرا من سياسيي «إسرائيل» اسم مدينة لاهاي بدلاً من اسم المحكمة، في محاولة للتقليل من شأن القرار ، ومن احترام الجهة التي أصدرته، وهذا ما اشترك به مع نتنياهو المسمى وزيرا للمالية بتسلئيل سموتريتش، الذي اعتبر في بيان أن «الإجابة على قرار لاهاي (في إشارة لمحكمة العدل) هو فرض السيادة (على الضفة الغربية) الآن». وزير ما يُسمى «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، استهدف المحكمة لا القرار، زاعماً «أنها منظمة سياسية ومعادية للسامية بشكل واضح»، وفق تعبيره.

الإسرائيليون يشعرون بالذعر من القرار، ففي تفاصيله خطوات غير مسبوقة في تاريخ المحكمة الدولي، وأي محكمة دولية أخرى. القرار أفتى بعدم شرعية كل مزاعم وممارسات «إسرائيل» ، فالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 تشكل وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، وقطاع غزة جزء لا يتجزأ منها، ويتعين على «إسرائيل» بوصفها قوة احتلال احترام معاهدات حقوق الإنسان، وتقديم تعويضات عن الأضرار التي سببها احتلالها للأراضي الفلسطينية. في القرار أيضاً إشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وضع مؤقت ويجب ألا يستمر، وأن استدامة الاحتلال لا تغيّر الوضع القانوني للأراضي المحتلة، وأن المحكمة ستقيِّم ممارسات الاحتلال وسياساته طويلة الأمد، بما في ذلك الاستيطان غير القانوني والسيطرة على الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية وانتهاك حق الفلسطينيين في تقرير المصير، والتمييز والفصل العنصري في الأراضي المحتلة.

وتعدى القرار الاستشاري جرائم الحكومة الإسرائيلية إلى انتهاكات المستوطنين وجرائمهم، والتي تشمل مصادرة الأراضي وتخصيصها للاستيطان ونقل المستوطنين ونفي الفلسطينيين، بما يخالف اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. مع إشارات عديدة من المحكمة إلى أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة وفي القدس المحتلة أيضاً تتعارض مع القانون الدولي.

الحل القانوني وفقاً لرأي المحكمة يكمن في إنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان والتمييز العنصري، وإعادة الوضع لما كان عليه قبل عام 1967، وتفكيك المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وإعادة المهجّرين منذ العام 1967، ووضعت الكرة في ملعب مجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تمكين الفلسطينيين من تقرير المصير، وعدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية منذ العام 1967.

وكون القرار استشارياً لا ينفي أهميته، فمعنى القرار الاستشاري هو «قيام المحكمة بإبداء الرأي القانوني في شأن أي مشكلة قانونية يُطلب إليها إبداء الرأي فيها». وبالتالي فإن ذرائع بعض الدول في الوقوف إلى جانب «إسرائيل» وحمايتها والدفاع عنها تسقط قانونياً، فلا الأرض أرضها، ولا ممارساتها قانونية. الإجابة بسيطة وبديهية بالنسبة لنا، لكن بعض المتعامين يحتاجون إلى هذا الدليل الدامغ كي يضعهم أمام استحقاق الإنسانية، ويفضح تورطهم بدعم هذا الكيان في كل جرائمه.

درست محكمة العدل الدولية كامل تفاصيل الوضع في فلسطين منذ 2022/12/31، بناء على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك التاريخ، طلب من المحكمة إصدار «رأي استشاري» غير ملزم بشأن «العواقب القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، ويتعلق ذلك بالاحتلال الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967. طول وقت الدراسة يؤكد الجدية التي تعاطت بها المحكمة مع هذه القضية القانونية، وبعيداً عن أي اعتبارات سياسية.

أهمية أخرى للقرار تكمن في أنه مرجع قانوني لكل من يريد مقاضاة هذا الكيان على جرائمه المستمرة في فلسطين، وبالتالي فإن استثماره بالشكل الأمثل ضرورة وواجب على كل المؤمنين بالقضية، من خلال رفع دعاوى أمام كل المحافل الدولية ضد ممارسات «إسرائيل» والمستوطنين، والتركيز في هذه القضايا وفي حملة إعلامية نقترح تنشيطها، على أن ما تقوم به تل أبيب ومستوطنوها ليس جرائم منفصلة أو خارجة عن السياق، بل هذا جزء من «إرهاب دولة» تقوم به «إسرائيل» بشكل منظم، ولأجل تكريس سرقتها للأرض وإبادتها للإنسان. ورغم أن توقيت القرار متزامن «بالصدفة ربما» مع حرب الإبادة الجماعية على غزة ومع ملفات قانونية مفتوحة ضد كيان الاحتلال أمام محافل دولية عديدة، إلا أنه يعيد الأمل لكل فلسطيني ومناضل في هذا العالم، بأن الحق لا بد سينتصر في النهاية، وأن الحالة التراكمية على أكثر من جبهة هي ما سيُفضي في النهاية إلى إحقاق الحق الفلسطيني بإقامة الدولة الموعودة وعودة أهل الأرض هذا الحلم بات اليوم أقرب ما يكون إلى أن يصبح حقيقة.

نتنياهو أمام الكونغرس.. أسوأ محاولة لكسب الوقت

بقلم: عايدة عم علي

أخيرا وبعد تسويف أجرى رئيس وزراء الاحتلال الاسرائيلي بنيامين نتنياهو زيارته المطولة إلى واشنطن، وألقى خطابه المنتظر في الكونغرس والذي رغب فيه وسعى اليه مطولا، في ظل ضبابية المشهد السياسي الأميركي وارتباكه بقيادة إدارة بايدن التي حاولت ولو نظريا الموازنة بين دعمها المطلق وعلى مختلف الصعد لربيبتها إسرائيل وبين محاولة اظهار التزاماتها الإنسانية وعلى الأقل في اجبار نتنياهو على السماح بإدخال المساعدات الإنسانية، وتقليل قتل المدنين الفلسطينيين في قطاع غزة.

نتنياهو الذي وصف خطابه ومواقفه بالأسوأ في تاريخ الكونغرس وضيوفه، يدرك جيداً أن ثمة حسابات كثيرة للإدارة الأميركية الحالية والقادمة، وأن دعمها للكيان وإن كان أولوية دائمة، إلا أنه ليس الملف الوحيد المهم على الطاولة، فهناك العلاقات مع الدول العربية، ومسألة أوكرانيا، والصين وإيران، والأهم من هذا وذاك هو الحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وهذا كله سوف يكون ضمن معادلة تقرر كيفية تعاطي واشنطن وحساباتها تجاه أي مسألة مطروحة او تمر في الأذهان.

ان المسألة ليست مرتبطة فقط بشهوات وامنيات نتنياهو وحقيقة الموقف الأمريكي، فالصمود على الجبهات وحالة الكيان حكومة وجيشا واخفاقاته ميدانيا، وفشله في تقديم صورة انتصار بلا أدنى شك له حسابته تحت قبة الكونغرس من المتحدث والمستمعين، فغزة الضيقة المحاصرة، تواجه اسطورة الجيش الذي لا يقهر، ومن خلفه قطباً كاملاً، بقيادة أمريكا، تسليحاً، وإسناداً عسكرياً، ودعما سياسيا وماليا فيما تكاد الحرب تنهي شهرها العاشر بصمود على الاغلب سيدفع واشنطن للمراجعة لاستلهام الدروس.

يدرك الضيف والمستضيف أن ما يجري منذ عشرة أشهر هو حرب استنزاف للكيان المحتل، وهذه الحرب ستكون نهايتها، اعتراف الكيان بفشله، وانه بخلاف المعلن سيقبل بشروط لوقف اطلاق النار والقتال الذي انهك اقتصاده وأفقدته حالة الردع وسلبته دعم الرأي العام العالمي وقوّت موقف فلسطين وأجبرت حتى حلفاءه على الاعتراف والتأكيد على حل الدولتين ، رغم حالة الرفض والإنكار التي ضمنتها الكنيست قبل أيام بقانون مفقده حكومة الاحتلال أيضاً ورقة مناورة ما يضعها امام مأزق عالمي.

وعلى مدى الأشهر الماضية ظلت الحرب على غزة بالنسبة لقادة الاحتلال أمراً حتمياً على الرغم من الخسائر الهائلة التي يتكبدها جيش الاحتلال على مستوى الجنود والآليات، لكن نتنياهو الذي يتقن فن المناورة ، لا يريد التوصل إلى اتفاق، وفي مقابل أكاذيبه يؤكد على استمرار المفاوضات؛ عله يحظى بمزيد من التنازلات، لكنه في النهاية هو من يعرقل أي صفقة للتوصل لأي اتفاق إلا عندما يقتنع أن أوراق بقائه في السلطة تتفوق على أوراق خصومه الذين يريدون نزعها في اتفاق يُفضي إلى إنهاء مجازر الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وإعادة الأسرى الإسرائيليين الذين هم بيد المقاومة الفلسطينية، إن لم يكن في صالحه، خاصة وأن نتنياهو يواجه ضغوطاً متزايدة من الإسرائيليين لإنهاء هذه الحرب، بينما تسعى إدارة بايدن المنشغلة بانتخابات الرئاسة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ومن المؤكد أن يرفضه الفاشي نتنياهو ما لم يحقق الأهداف البعيدة المنال التي وضعها نصب عينه من القضاء على المقاومة واستعادة أسراه دون مقابل. يحاول نتنياهو كسب الوقت لإطالة أمد الحرب.

المرجح أن نتنياهو بعد اللقاء مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، وخطابه أمام الكونغرس سيواصل المناورة، ليستفيد من العطلة الصيفية للكنيست التي بدأت بالفعل، والوقت المستقطع بعدها بأيام في انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر، ويقينه المبني على رغبته بوصول صديقه دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وبهذه الحالة فإن نتنياهو سيناور ويواصل حرب الإبادة ضد شعبنا في غزة والضفة الغربية والقدس عله يحظى يكسب الأوراق التي يريدها وهي القضاء على المقاومة وإفراغ قطاع غزة من الفلسطينيين، وهذا ما لا يمكن أن يحققه خاصة وأن المقاومة الفلسطينية في غزة وجبهات الإسناد باتت تؤرق ليس «إسرائيل» وإنما الولايات المتحدة أيضاً.

أمام هذا السيناريو السيئ الإخراج، اجل نتنياهو على إرسال فريق التفاوض إلى الدوحة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري لما بعد انتهاء زيارته لواشنطن، وهذا يعني أن أي موقف نهائي حول الهدنة يجب أن ينتظر لحين عودته من واشنطن، وتقييمه لنتائج الزيارة ومدى تماشي الهدنة المتوقعة مع توجهاته، وتحديداً ألا تؤدى إلى انهيار الائتلاف الحاكم، وهي قضايا شائكة لم يحسمها إلا نتنياهو نفسه، فيما لو حصل على وعود من بايدن لمواقفه التي تدعم استمرار حكومته.

لا ندري إن كان بايدن سيغير من سياسته في أشهره الأخيرة في البيت الأبيض بعد انسحابه من سباق الرئاسة، وبالتالي تحرره من سطوة (موقف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وتأثيره على حظوظه بالولاية الثانية)، فالعلاقات بين نتنياهو وبايدن شابها الكثير من الجدل على الرغم من الدعم اللامحدود عسكرياً وسياسياً لإسرائيل، وبالتالي لا يمكن لنتنياهو التجاوب مع أي مطالب أمريكية للتوصل إلى هدنة لا تتماشى مع مواقفه.

نتنياهو يعي جيداً خطورة هذه المرحلة على مستقبله السياسي، فإذا وافق على صفقة في ظل الإدارة الديمقراطية الحالية فإن هذا سيؤدي إلى الإطاحة به، ولهذا فإنه يعول على تضييع الوقت حتى يصل صديقه ترامب إلى البيت الأبيض كما يأمل، وهو استغل خطابه في الكونغرس للثناء عليه وعلى الجمهوريين ليكونوا عونا له، رغم ان الإدارات الامريكية كانت جمهورية أو ديمقراطية فهي تقدم للكيان دعماً لا محدوداً، ولكن الدعم الذي يريده نتنياهو لشخصه.

ختاما: رغم المعارضة الشديدة لنتنياهو حتى من إسرائيليين ومن إدارة الرئيس بايدن، والتظاهرات العالمية المناصرة للفلسطينيين، إلا أن بقاء نتنياهو في منصبه يبقى رهن قدرته على المحافظة على الائتلاف اليميني المتطرف من خلال إرضاء اطرافه، الذين بدورهم لا يستطيعون العمل مع غيره إذا ما سقط، ومن التقاء هذه المصالح يستمد نتنياهو قوته التي ساعدته ليصمد حتى الآن أمام التحديات الداخلية والخارجية، لكن السؤال هو: هل يمكن لهذه الحالة الاستمرار في ظل كل التغيرات التي تحيط بنتنياهو شخصياً وبإسرائيل بشكل أوسع؟

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

صباح الوطن فرحة بالتوجيهي ولوعة

يتزامن إصدار هذا العدد من مجلة نضال الشعب مع إعلان نتائج الثانوية العامة والتي تنظم لأول مرة في الضفة الغربية دون قطاع غزة، حيث حرم العدوان الإسرائيلي ٣٩ ألف طالبا من تقديم الامتحان الذي هو محطة العبور الإلزامية من التعليم المدرسي إلى الجامعي.

ليس ذلك وحسب بل وارتقى المئات من طلبة التوجيهي ضمن آلاف التلاميذ شهداء بفعل العدوان المتواصل على شعبنا في قطاع غزة والضفة، ما يجعل من إعلان النتائج التي ظلت دوما مصدرا للفرحة والبهجة والامل مجرد غصة في القلب وحسرة على حاضر ومستقبل ابنائنا الذين حرمهم العدوان من هذه الفرحة المنتظرة طويلا ودمر مستقبلهم واغتصب حقهم البسيط في التعلم بل وفي الحياة.

نعلم جيدا حجم الامل في النفوس والرغبة في الاحتفال بالإنجاز، أهالي وطلاب على طريق الانتقال إلى حياة جامعية واختيار المستقبل، ولا ننكر على أحد حقه في الفرح.

لكننا نحن أبناء الوطن الواحد والجرح الواحد ومن هذا المنطلق، ندعو اهالي طلبة الثانوية العامة والطلبة أنفسهم، إلى مراعاة الوضع العام وهذا الكم غير المسبوق من الدم المسفوك، الألم والعذاب المفروض علينا واجلالا لأرواح الشهداء في احتفالاتهم بنجاحهم.

الفلسطينيون المتيمون بالتعليم المبالغة بالاحتفال بخريجي الثانوية العامة نظرا لكونها محطه مفصلية في حياة الطلبة وامنيات اهاليهم وكان هذا مصدر فخر وتقدير، غير أن الظروف الراهنة وقداسة الدم ومشاركة المشاعر بين أبناء الشعب الواحد تجعلنا نطالب من غاب عنه ذلك أو انسنه الفرحة المنتظرة الواجب، الاحتفال بهذا النجاح في نطاق المنزل والاسرة وفي اضيق حدود، فهناك في الرئة الأخرى من الوطن من يعيشون تحت نيران دبابات الاحتلال ، ويفترشون الخيام ، ويصحون أن استطاعوا النوم على صوت صواريخ الاحتلال، بل انهم لم يجدوا مكانا آمنا لأطفالهم ، وقد نهش الجوع أجسامهم وتغيرت ملامحهم، فإن ميزة شعبنا التي كانت وما زالت هي روح التكاتف الاجتماعي ،فنحن جسد واحد ومصير واحد .

نقول انه في الوقت الذي كان طلبتنا في الضفة والقدس يكتبون اسمائهم في دفاتر الامتحانات في القاعات وبين اهاليهم، كان احبتهم في القطاع المكلوم يخطون اسمائهم على أجسامهم حتى يتعرف عليهم من تبقى من ذويهم او جيرانهم او معارفهم.

ندرك أن فرحة النجاح في هذا الامتحان وبعد كد وتعب السنوات والانتقال للمرحلة الجامعية امل وحلم، لكن لتكون هذه الفرحة بصمت بعيدا عن عالم المفرقعات والاحتفالات الصاخبة لنراعي مشاعر أهلنا في غزة، ففي الوقت الذي أنت تطلق المفرقعات هناك في غزة من يستقبل الآلاف من أطنان النار والبارود والصواريخ الموجهة وقذائف الدبابات.

كما ونغتنم المناسبة للتوجه الى الطلبة واهاليهم بشأن دراستهم الجامعية الاطلاع على مؤشرات وحاجات سوق العمل الفلسطيني، ومراعاتها في اخيار التخصصات عوضا عن الالتحاق بكليات تزيد تخصصاتهم من نسبة البطالة المخيفة نتيجة عدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، الذي اصبح لديه تخمه عالية في تخصصات العلوم الانسانية، والتوجه الى التعليم المهني والتقني والالتفات اليه بنظرة ايجابية، خوفا من الوقوع في فخ البطالة وزيادة معدلاتها بين الطلبة الخريجين بعد أن يكونوا امضوا اربع سنوات في الجامعات سحبت من أعمارهم ومن جيوب اسرهم ولا ينبغي أن تهدر وتذهب هباء بسوء اختيار. مع خالص امنياتنا لا حبتنا بالنجاح والتفوق خدمة لأنفسهم وعائلاتهم والمجتمع على درب البناء والدولة والاستقلال.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور